

تقرير اللجنة التحضيرية
عن: أعمال الجلسة التشاورية للملتقى الوطني الليبي بطرابلس المدنية
تنظيم الهيئة الطرابلسية

على تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الإربعاء، الموافق 2018/5/9 م، إنطلقت أعمال الجلسة التشاورية للملتقى الوطني الليبي بطرابلس المدينة، بفندق كورينثيا، والذي أشرفت على تنظيمه الهيئة الطرابلسية، تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، وبإسناد وتنسيق لوجيستي مع منظمة الحوار الإنساني، وبحضور ممثل عن الإتحاد الأوروبي وعدد من الناشطين والمهتمين بقضايا الشأن العام من مدينة طرابلس.

مراسيم إفتتاح أعمال الملتقى التشاوري الوطني

تصدر رئيس اللجنة التحضيرية للملتقى وأعضاء اللجنة ومندوب بعثة دعم الأمم المتحدة بليبيا ومنسق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة الحوار الإنساني المنصة الشرفية للملتقى ، وانطلقت مراسيم إفتتاح أعمال الملتقى بالنشيد الوطني، تلتها آيات من الذكر الحكيم، وبعدها دقيقة صمت من الحاضرين علي ضحايا الارهاب وشهداء مفوضية الانتخابات في طرابلس ، وبانتهاء هذه المراسيم ،إفتتح الملتقى بكلمة من رئيس الهيئة الطرابلسية مرحبا فيها بالحضور الكريم، كما أعطيت كلمة لمنسق منظمة الحوار الإنساني للتعريف بالمنظمة ودورها في تقديم المساندة والدعم اللوجستي لأعمال مثل هذه الملتقيات وذلك وفق تفويض من الأمم المتحدة، بعدها قام رئيس اللجنة التحضيرية بعرض البرنامج العام للمسار التشاوري للملتقى الوطني ، والذي تضمن المحاور الأساسية التالية:

1. الأولويات الوطنية .
2. الأمن والدفاع .
3. توزيع السلطات .
4. العملية الدستورية والمسار الانتخابي .

مداولات أعمال الملتقى

المحور الأول / الأولويات الوطنية

أستهل هذا المحور بعرض ورقة تناول فيها المتحدث، الأسس العلمية لبناء الدولة المنهارة، وشدد على الأولويات التالية :

خلق المؤسسات , إنشاء للدستور ، اللامركزية الإدارية ، الشفافية ومكافحة الفساد، إعادة الهيكلية للهيئة القضائية ، كما شدد المتحدث على أهمية المعونة الدولية ، ودور الخبراء الدوليين في عملية بناء الدولة، كما شدد على أهمية عقد ملتقيات وطنية في مجالات التعليم والثقافة والإقتصاد ، لأهمية دورها في بناء الدولة ، وتوعية المواطن بالمشاركة في عملية البناء، كما نوه إلى أهمية التأكيد على منظومة او عملية المصالحة الوطنية، وتفعيل كافة أركانها وعلى وجه الخصوص جبر الضرر، مؤكدا المتحدث أيضا ،على أننا لسنا بحاجة إلى إختراع العجلة، فالحلول جاهزة وموجودة ومجربة ، في كثير من دول العالم ، التي مرت بمثل ما مرت به ليبيا ، كما أكد أن ما طرحه في هذه الورقة هو حقيقة علمية وليس انطبعا. (انتهى)

ملخص المداخلات على المحور الأول

أجمع الحضور على الآتي:

- وجوبية إستقلالية السلطة الرابعة وهو الإعلام، من خلال إبرام ميثاق شرف إعلامي يجمع كافة الإعلاميين العاملين في هذا الحقل، وكذلك المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها، على أن يكون هذا الميثاق ملزم للجميع، يتم التوقيع عليه بغية خلق إعلام شفاف ومحاييد ، لا يميل لأى طرف أو جهة.
- عدم إمكانية الحوار بين الليبيين لحل الأزمة الراهنة ، في ظل وجود التدخل الأجنبي السافر، مع التأكيد على ضرورة إحترام السيادة الوطنية.
- أهمية إصلاح النظام السياسي، والسعى للمصالحة بين مختلف المناطق المتنازعة والمتناحرة من جهة ، وفي نفس الوقت بين المصالحة بين هذه المناطق والدولة من جهة اخرى.
- أهمية حقن الدماء ، والذي لايتأتى إلا بالمصالحة الوطنية الشاملة.
- الإسراع فى الإهتمام بتقديم الخدمات الأساسية للمواطن، والإسراع فى التوجه إلى إنتخابات البلدية، وتعديل قانون الحكم المحلي، وفك إرتباطه مع الوزارات المركزية خصوصا فى ما يتعلق بالقوانين الخدمية , تفعيل قانون المحافظات.
- أهمية بناء الجيش الوطنى والشرطة ، وتوحيدهما تحت سلطة مدنية منتخبة.
- التأكيد على ترسيخ مبدأ الهوية الوطنية الموحدة الجامعة.
- وضع ميثاق وطني يضم الأسس المتفق عليها بين جموع الليبيين كهوية الدولة ، ووحدة التراب والدين وإعتبارها وثيقة ذات قوة أعلى من الدستور، يحترمها الجميع وتخفف من الجدل فى مسار بناء الدولة.
- اللوم الشديد على بعثة الأمم المتحدة بليبيا، وتلكؤها فى عدم الضغط على المعرقلين لعملية الإستفتاء على الدستور، بالرغم من أن مخرجات لجنة فبراير، الإعلان الدستوري ، ميثاق لجنة الحوار، جميعها كانت مرجعية أساسية للإستفتاء على الدستور.

- ماطلة مجلس النواب فى الدفع بإنجاح عملية الإستحقاق الدستورى, خصوصا بعد فصل المحكمة العليا فى مشروع الدستور, وهذه الماطلة من شأنها أن تجر البلاد لمرحلة إنتقالية أخرى, ينصب فيها رئيس لا وجود لأى آلية واضحة تنهى ولايته.
- دعوة الحضور أن يتم إستفتاء على الدستور فى مدينة طرابلس وتحت إشراف البلدية, لمدة يوم واحد تتعطل فيها المدينة لأجل هذه الغاية, وبنجاح هذه العملية سيكون حافظا لباقى المناطق أن تحذو حذو طرابلس.
- ضرورة إيجاد مخرج قانوني فى مجابهة تعطيل الإستفتاء على الدستور, ومنه على سبيل المثال تدخل المحكمة العليا وإقرار الإستفتاء على الدستور.
- أهمية سيادة القانون وتطبيقه لبناء الدولة.
- عدم وضوح الأمم المتحدة , وموقفها من الحكم الصادر من المحكمة الدستورية , بخصوص ما قدمته لجنة فبراير 2014م , وهذا هو أحد أسباب عدم إمتثال مجلس النواب لمخرجات إتفاق الحوار السياسى, مما أعطى الذريعة للمجلس فى عرقلة تنفيذ أى قوانين حالية أو حتى بعد توحيد المؤسسات وإصدار الدستور.
- كما طالب الحضور الأمم المتحدة بالضغط على الدول الأجنبية برفع يدها عن ليبيا , وكف يدها عن التدخل لصالح أطراف عن أطراف أخرى, وإيقاف المعرقلين للعملية السياسية, ومن بينهم مجلس النواب , ودعم مشاركة دول الجوار فى لإستقرار السياسى الإيجابى لليبيا, والتأكيد على تنفيذ توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالشأن الليبى.
- تهيئة المواطنين الليبيين وتوعيتهم إعلاميا بالمشاركة الفعالة فى العملية الدستورية.

المحور الثانى / الامن والدفاع

أستهل هذا المحور بعرض ورقة تناول فيها المتحدث أن الصراع المحتدم, هو صراع فى غالبه مالى وليس صراع سياسى, وهذا ما عبرت عنه هذه الورقة من خلال رؤية خاطفة للتشكيلات المسلحة, ونشأتها وأنواعها بليبيا ومدى تغلغلها واستحواذها على مصادر الثروة والمال, ومنهجيتها فى البقاء لأطول وقت ممكن فى الإستفادة من هذا الوضع القائم الذى أنتجوه.

ملخص المداخلات على المحور الثانى

أجمع الحضور على الاتى:

- ضرورة التركيز على تجفيف منابع الدعم المالي للتشكيلات المسلحة التي تدعي أنها منضوية أو الغير منضوية تحت الشريعة.
- مطالبة الهيئة الطرابلسية بالإهتمام بملف الفساد المالي، وإعتبره من أولى إهتمامتها.
- دفع عملية توحيد المؤسسة المصرفية، وذلك لتقليل الفساد المالي.
- تفعيل نظم وقوانين المؤسسات العسكرية والأمنية بالشكل الصحيح، الذي يضمن عدم تكرار دكتورية الدولة ونظام حكمها.
- تعديل قانون رقم 11 المتعلق بصلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة, لمنع أى إنقلاب عسكري علي الشرعية ومدنية الدولة.
- تحفيز وترغيب المسلحين بمقابل مالي، نظير تسليم السلاح، ودعمهم بإنشاء صندوق لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإدماجهم فى العملية الإقتصادية، وذلك ضمن مشاريع إستثمارية نفعية تخدم الصالح العام .
- مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل لنزع السلاح, مع التأكيد علي أولوية حل المشكل الأمني، الذى يساهم فى حل المشكل الإقتصادي والسياسى.
- الحاجة الملحة إلى إختفاء الظهور بالأسلحة المتوسطة والثقيلة داخل المدن ,وتطبيق للإجراءات القانونية المتبعة من قبل الجهات الأمنية المختصة.

المحور الثالث / توزيع السلطات

قدم هذا المحور من خلال ورقتين الأولى تمحورت حول أهمية الإدارة المحلية وعلاقتها بالإدارة المركزية ,وأهمية تفعيل قانون العاصمة لحمايتها، وحماية بلدية طرابلس باعتبارها الحاضنة للعاصمة واعتبارها كيان ادارى وخدماتى محلى له مقتضيات وحقوق كباقي البلديات الليبية الاخرى.

كما تناولت الورقة الثانية، معايير التوظيف الواجب الإلتزام بها عند إختيار التعيين فى المناصب الإدارية (العليا والقيادية) وأهمية الجنسية الليبية دون غيرها كشرط أساسى لتقلد هذه المناصب, كما أشارت الورقة الى أهمية الإصلاحات الهيكلية، الواجب تنفيذها علي مستوى المؤسسات السيادية, مع التنويه إلى إنشاء مجلس إقتصادي وجهاز متابعة لأداء المؤسسات الوطنية.

ملخص المداخلات على المحور الثالث

أجمع الحضور على الآتى:

- الإسراع إلى تفعيل قوانين الإدارة المحلية وفك إرتباطها عن الوزارات والمؤسسات المركزية.
- النظر فى تفعيل قانون العاصمة.
- الدعوة إلى تسجيل كافة المقيمين فى بلدية طرابلس.
- الإسراع فى إبراز مخططات صناعية وسكنية لبلدية طرابلس، وحمايتها من التلوث البيئي والبناء العشوائي ، استنادا إلى أنها المدينة التى يقيم فيها ما يربوا على ثلثى عدد سكان ليبيا، وذلك جراء الأزيمة الليبية.
- رقمنة المصارف الوطنية والمصارف العاملة بليبيا، والتركيز على تطوير أنظمتها الإلكترونية، وحل مشكلة السيولة المالية بطرق الدفع الإلكترونية الحديثة.
- تحييد مصرف ليبيا المركزي عن التجاذبات والتدخلات السياسية.
- وجود قاعدة بيانات عن كافة المجالات.
- الفصل بين دور الدولة التشريعى والرقابى ودور القطاع الخاص التنفيذى.
- تفعيل الحكومة الإلكترونية.
- الإسراع بسن قوانين لإيقاف النزيف المالى والتعيينات التوظيفية المستنزفة للميزانية فى مؤسسات الدولة.
- إجراءات سريعة بشأن الرقابة على تنفيذ إجراءات العطاءات والتعاقدات ضمن آليات الحوكمة.
- إضافة شرط كفاءة الأداء، والقدرة على التنفيذ، عند تقلد المناصب القيادية والعليا، ودعم تولى التكنوقراط للمهام الوزارية، بعيدا عن المحاصصة المناطقية أو الجهوية أو القبلية.
- تأسيس معهد الإدارة الحكومية، لتهيئة المسؤولين التأهيل اللازم لقيادة المؤسسات الحكومية.
- تأسيس المجلس الإقتصادى.

المحور الرابع / العملية الدستورية

أستهل هذا المحور بعرض ورقة تناول فيها المتحدث أهمية الدستور وضرورة تحصينه لنجاح الدولة المدنية الحديثة.

ملخص المداخلات على المحور الرابع

أجمع الحضور على الآتى:

- إن أهم أسباب تعطل الإستحقاق الدستورى وتعطيله تكمن فى الصراعات المحندمة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى وإقحام المجلس الرئاسى بشكل أو بآخر فى هذا الصراع.

- التأخير فى الإستفتاء على الدستور، سيؤدى إلى الفوضى، وسيصب فى مصلحة الدأعين إلى عسكرة الدولة.
- دعوة الهيئة الطرابلسية، وتحميلها أمانة إجراء لقاءات منتظمة فى مختلف مناطق ليبيا، للتوافق حول أهمية الدستور، وسرعة إنجازه وتذليل المصاعب لتحقيق ذلك.
- لا وجود لأى مبرر، لإعادة فتح مسودة الدستور من قبل أى طرف كان.

خلص الإجتماع إلى التالى :

- ❖ أن مشكلة ليبيا لاتحل أساسا الا من قبل الليبين أنفسهم، دون تدخل، أو ضغط خارجى .
- ❖ التعجيل بمشروع الدستور، والإستفتاء عليه، والضغط الدولى على المعرقلين وتحييدهم.
- ❖ خضوع جميع المؤسسات العسكرية والأمنية، تحت مظلة سلطة مدنية، منتخبة والقطع النهائى مع عسكرة الدولة.
- ❖ نزع السلاح ولو بتدخل أممى ، يضمن تمهيد الطريق، لبناء دولة مدنية، دولة قانون، ومؤسسات.
- ❖ توحيد المؤسسات المالية والسيادية، ووقف النزيف المالى ومحاربة الفساد أينما كان.
- ❖ الوحدة الوطنية فى الأرض، والهوية، والدين، وحماية سيادة الوطن، قاعدة أساسية لبناء الدولة.
- ❖ الدعوة إلى نيل طرابلس المبادرة، والدعوة الى إستفتاء مبدئى على الدستور، على مستوى مدينة طرابلس ، تحت رعاية البلدية ، وذلك لتحفيز باقى المدن ،على الحذو حذو طرابلس، والضغط على المجتمع الدولى والمعرقلين تجاه المضى إلى الإستفتاء.

وبحمد الله وتوفيقه، إنتهت أعمال الملتقى عند الساعة السابعة مساء ١٠.

إعداد التقرير من طرف لجنة الصياغة
تمت المراجعة والمطابقة من طرف اللجنة التحضيرية
طرابلس. السبت 2018/05/12
طرابلس. الثلاثاء 2018/05/15

د. محمد جميل المبروك
رئيس الهيئة الطرابلسية واللجنة التحضيرية